الفصل الثالث

المؤشرات السكانية في العالم

تمهيد:

تتميز معظم دول العالم الثالث (le tiers monde) بارتفاع كبير في معدل المواليد.لذلك يهتم المسئولون في هذه الدول بدراسة الحالة السكانية ولاسيما لاتصالها المباشر بكثير من المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدولة.فالواقع أن هناك صلة وثيقة بين التنمية الاقتصادية (le développement économique) من جهة.وبين عدد السكان ومعدل تزايدهم من جهة أخرى.فإذا كان المقصود بالتنمية الاقتصادية (le développement économique) زيادة مستمرة وسريعة في متوسط دخل الفرد، فلابد من الاهتمام بعدد السكان وتزايدهم لأن مستوى المعيشة يقاس بنصيب الفرد من الناتج القومي أي بقسمة الناتج القومي على عدد السكان.وإذا كان المقصود بالتنمية الاقتصادية (le développement économique) استغلال موارد الدولة المتاحة على خير وجه وزيادة الطاقة الإنتاجية الكلية، فلابد كذلك من معرفة عدد السكان العاملين الذين سيقومون باستغلال تلك الموارد، ولابد كذلك من معرفة معدل تزايدهم بالنسبة للزيادة المتوقعة في مختلف فروع الانتاج القومي.

وقبل أن ندخل في دراسة تفاصيل مشكلة السكان في الدول النامية (les pays en voie de développement) يجب علينا أن نجيب على السؤال التالي:**هل الزيادة السريعة للسكان في دول العالم الثالث (le tiers monde) هي سبب أم نتيجة للتخلف الاقتصادي؟!.**

الواقع أن الإجابة على هذا السؤال من الأهمية بمكان، لأنه إذا كانت هذه الزيادة نتيجة للتخلف الاقتصادي (le sous-développement économique) ، فهذا يعني أن حل هذه المشكلة أن يتم إلا بعد التخلص من التخلف الاقتصادي، أما إذا كانت هذه الزيادة سببا من أسباب التخلف الاقتصادي، فهذا يعني أنه يمكن بل ويجب حل هذه المشكلة (وغيرها من المشاكل طبعا) للقضاء على التخلف الاقتصادي.

والأمر الذي لاشك فيه أن الزيادة السريعة في السكان في دول العالم الثالث (le tiers monde) في نفس الوقت سبب ونتيجة للتخلف الاقتصادي:سبب لأن لها مساوئ كثيرة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية- كما سنرى ذلك تفصيلا فيما بعد- مما يؤدي بصفة خاصة إلى إنقاص معدل النمو الاقتصادي.ونتيجة لأن هذه الظاهرة نصادفها في الدول النامية (les pays en voie de développement) دون الدول المتقدمة (les pays développés) اقتصادي مما يدل على أنها مظهر من مظاهر التخلف الاقتصادي.

لذلك، فإنه من واجب الدول النامية (les pays en voie de développement) أن تحارب في الجبهتين معا، أي أن تحاول القضاء على التخلف الاقتصادي وفي نفس الوقت تقليل معدل تزايد السكان.

والآن، نقسم دراسة المشكلة السكانية في الدول النامية (les pays en voie de développement) إلى مبحثين:

1- ارتفاع كبير جدا في معدل المواليد،

2- ارتفاع كبير نسبيا في معدل الوفيات.

المبحث الأول

ارتفاع معدل المواليد

يتضح من الإحصاءات التي تنشرها الأمم المتحدة أن معدلات المواليد (les taux de natalité) في المناطق النامية تتراوح بين (4%) و (5%) ، أما في المناطق المتقدمة فهي تتراوح بين (2%) و (3%كما يبدو في الجدول التالي:

المنطقة	متوسط معدلات المواليد
1-إفريقيا.	من (43) إلى (45) في الألف
2-أمريكا اللاتينية.	حوالي (40) إلى (45) في الألف
3-آسيا:	
-الشرق الأوسط،	من (40) إلى (45) في الألف
-جنوب وشرق آسيا،	من (40) إلى (54) في الألف
-اليابان،	من (31) إلى (45) في الألف
-الشرق الأقصى،	من (40) إلى (45) في الألف
4-أمريكا الشمالية.	حوالي (25) إلى (45) في الألف
5-أوروبا:	
-شمال وغرب أوروبا،	حوالي (19) إلى (45) في الألف
-وسط أوروبا،	حوالي (23) إلى (45) في الألف
-شرق أوروبا،	حوالي (28) إلى (45) في الألف
6-استراليا.	حوالي (28) الى (45) في الألف

وإذا كان سكان العالم قد زادوا زيادة هائلة خلال الثلاثمائة سنة الأخيرة حيث بلغوا سنة (1950م) حوالي (2400) مليون نسمة بعد أن كانوا لا يزيدون عن (600) مليون نسمة سنة (1650م) ، فإن ذلك يرجع أساسا إلى الزيادة السريعة الضخمة في سكان العالم الثالث (le tiers monde).وللدلالة على ذلك يكفي أن نقارن بين تزايد السكان في أوروبا بمثيله في آسيا خلال فترة معينة.

الزيادة كانت بأربعة أضعاف في ظرف (100) سنة

القارة	السكان سنة1920 (بالملايين)	السكان سنة1958 (بالملايين)
أوروبا (1)	328	417
آسيا	967	1952

(1) بدون الاتحاد السوفييتي وتركيا حيث تتضمنهم أرقام آسيا.

وهكذا، يتضح من خلال هذه الأرقام لفترة من سنة (1920م) إلى سنة (1958م) ، زاد سكان أوروبا بنسبة (27,1%) أي بنسبة (0,1%) سنويا في المتوسط.بينما زاد سكان آسيا خلال نفس الفترة بنسبة (51,3%) أي بنسبة (1,4%) سنويا في المتوسط، أي أن معدل تزايد السكان في آسيا ضعف مثيله في أوروبا.

وفي الجدول التالي نعقد مقارنة بين عدد من الدول النامية (les pays en voie de développement) حيث معدل المواليد مرتفع، وعدد من الدول المتقدمة (les pays développés) اقتصاديا حيث معدل المواليد منخفض.

الدول النامية		الدول المتقدمة اقتصاديا	
الدولة	المعدل	الدولة	المعدل
غواتيمالا	%49,8	السويد	%14,1
اتحاد جنوب إفريقيا	%47,9	لوكسمبورغ	%15,6
المكسيك	%47,1	الدانمارك	%16,3
فنزويلا	%46,9	انجلترا	%16,9
سلفادور	%45,9	بلجيكا	%17,4
كوستاريكا	%42,8	النمسا	%17,6
اتحاد ماليزيا	%42,2	سويسرا	%17,7
الصين	%41,2	النرويج	%18,1

ولعلنا نتساءل الآن عن أسباب ارتفاع معدل المواليد في الدول النامية (les pays en voie de développement) :

سن الزواج المبكر للنساء:

ففي بعض الدول النامية (les pays en voie de développement) يحدد القانون حدا أدنى منخفض لسن الزواج للمرأة، كما هو مثلا في افغانستان حيث

ينص القانون على أن هذا الحد و (14) سنة.وفي عدد آخر من دول العالم الثالث (le tiers monde) ليس هناك تحديد على الإطلاق.وهذا يعني زيادة فترة الخصوبة للنساء المتزوجات في الدول النامية (les pays en voie de développement) مما يؤدي إلى ارتفاع معدل المواليد لأن المرأة تتزوج في سن مبكرة تكون لديها فرصة لإنجاب عدد كبير من الأطفال، وقد أثبت العلماء أن زواج الفتيات اللاتي في سن الثامنة عشر يكون مخصبا بنسبة تعادل ضعف زواج الفتيات اللاتي في سن الثامنة والعشرين.

انخفاض تكاليف تربية الأطفال:

تتميز الدول النامية (les pays en voie de développement) - بعكس الدول المتقدمة (les pays développés) - بانخفاض مستوى وتكاليف المعيشة، فالمبالغ اللازمة لتربية وتعليم الأطفال ليست مرتفعة ولا تستنفذ جزءا كبيرا من ميزانية الأسرة.لذلك لايخشى الوالدان إنجاب عدد كبير من الأطفال، وهذا علاوة على أن نسبة كبيرة من الأطفال في دول العالم الثالث ولاسيما في المناطق الريفية لا يلقون التعليم ولا يلقون العناية الكافية من آبائهم.أما في الدول المتقدمة اقتصاديا حيث يرتفع مستوى وتكاليف المعيشة، فإن تربية الأولاد وتعلمهم والعناية بصحتهم تستنفذ جزءا كبيرا من ميزانية الأسرة، ولذلك يعمل الوالدان على عدم زيادة العبء بتحديد الأطفال.

سيادة الإنتاج الزراعي (la production agricole) :

يتميز اقتصاد الدول النامية (les pays en voie de développement) -كما سبق القول- بتغلب الطابع الزراعي عليه، ولاتستخدم هذه الدول إلا الوسائل الزراعية البدائية البالية التي تعتمد على العامل الإنساني بعكس الحال في الدول المتقدمة (les pays développés) اقتصاديا التي تعتمد الزراعة فيها على الآلات الحديثة لذلك فإن إنجاب الأطفال في المناطق الريفية بالدول النامية (les pays en voie de développement) يعتبر موردا اقتصاديا للعمل بالزراعة.ففي هذه المناطق يستطيع الطفل مذ سن مبكرة مساعدة أبيه في العمل الذي لا يحتاج إلى دراسة أو خبرة ويكون إذن مصدر رزق له.ويترتب على ذلك أن المزارعين في الدول النامية (les pays en voie de développement) يستطيعون زيادة مصادر رزقهم بزيادة أبنائهم.

ارتفاع نسبة الجهل:

تدل الإحصاءات -كما سنرى ذلك لاحقا- على ارتفاع نسبة من لايعرفون القراءة والكتابة في الدول النامية.وتتفاوت هذه النسبة من دولة لأخرى ولكنها تصل في بعض البلاد إلى أكثر من (95%) من مجموع السكان.ولاشك أن الإنسان الذي لايعرف القراءة والكتابة لا يكون في مستوى يسمح له بعمل أو حتى مجرد التفكير في التخطيط العائلي وعلاوة على ذلك- وهذه نقطة لها خطورتها - فإن الأميين لايعرفون ولا يدركون أن الزيادة السريعة في السكان تعوق التنمية الاقتصادية (le

développement économique).أما عن وسائل تنظيم النسل (l'organisation des naissaces) فهي بطبيعة الحال لا تلائم العقلية لهؤلاء الأفراد.

انتشار فكرة "العائلة الكبيرة":

من الظواهر المعروفة في المناطق الريفية بالدول النامية (les pays en voie de développement) أن الفرد مرتبط ومتعلق بعائلته إلى حد بعيد حتى بعد الزواج.فجميع أفراد العائلة (في المعنى الواسع لهذه الكلمة) يتعاونون فيما بينهم ويقفون صفا واحدا إذا ما واجهت العائلة أو أحد أفرادها كارثة أو أي طارئ.ولذلك فإن سكان هذه المناطق يعتقدون بأن قوة العائلة تتوقف على عدد أفرادها.وهذا يعني أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة كلما زادت قوتها والعكس صحيح.

الرغبة في إنجاب طفل ذكر:

في بعض دول العالم الثالث (le tiers monde) – وخاصة الدول الإسلامية منها– كثيرا ما يفضل الآباء أن يكون من بين ذريتهم ابن ذكر.ولن نتعرض هنا للناحية التاريخية ونشرح بالتفصيل أسباب وكيفية تولد هذه الفكرة، وإنما نكتفي بأن نذكر أن السبب الرئيسي في ذلك غالبا ما يكون نظام الوراثة، فتبعا لتعاليم الدين الإسلامي، في حالة وفاة الأب، إذا لم يكن له ابن ذكر، فإن جميع أفراد العائلة حتى درجة القرابة الرابعة لهم نصيب في التركة.أما إذا كان له ابن ذكر فلن يستحق في التركة إلا زوجة المتوفى وأبنائه ووالديه.ولذلك كثيرا ما نصادف عائلة لها عدد كبير

من الأطفال الإناث (أربعة أوخمسة أور بما أكثر من ذلك) وعلى الرغم من ذلك رغب الوالدان في إنجاب طفل آخر على أمل أن يكون ذكر.

ارتفاع معدل وفيات الأطفال:

وكثيرا ما يهمل الاقتصاديون للأسف هذا العامل رغم أهميته- في رأينا - ف7ي ارتفاع معدل المواليد وارتفاع معدل وفيات الأطفال معناه وفاة نسبة كبيرة منهم قبل أن تصل إلى سن الرشد.ولاشك أن ذلك يدفع الآباء إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال أملا في أن يبقى بعضهم على قيد الحياة، وبالإضافة إلى ذلك فإن متوسط العمر في الدول النامية (les pays en voie de développement) منخفض، ولذلك يعلم سكان هذه الدول أن حياتهم قصيرة، ويترتب على ذلك أن يولد لديهم شعور بأنه يجب أن لاتكون لديهم ذرية يسعدون بها في أيام شبابهم قبل أن يموتوا.

تعدد الزوجات وانتشار الطلاق:

لاشك أن إباحة وممارسة تعدد الزوجات وانتشار الطلاق يؤدي إلى زيادة معدل المواليد، فطبقا للإحصاءات نجد أن من يتزوج بأكثر من امرأة يكون لديه - غالبا- عدد كبير نسبيا من الأبناء.وكذلك الحال بالنسبة لمن يطلق زوجته ويقترن بأخرى يكون لديه- عادة- عدد كبير نسبيا من الأبناء.ولعل هذا سببا في ارتفاع معدل المواليد فيه الدول الإسلامية بصفة خاصة.

التفاوت الصارخ في توزيع الدخل:

تتميز دول العالم الثالث (le tiers monde) -كما سبق أن رأينا-بتفاوت صارخ في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ويترتب على ذلك وجود طبقتين:طبقة الأغنياء، وطبقة الفقراء.وتدل الإحصاءات على أن متوسط عدد أفراد الأسرة في طبقة الفقراء يكون عادة أكبر بكثير مما هو عليه في طبقة الأغنياء.ويرجع ذلك إلى أن الأغنياء يحاولون إنجاب عدد محدود من الأطفال حتى لاينخفض مستوى الأسرة بتقسيم الثروة على عدد كبير من الأبناء.وبالتالي، توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع بطرق أقرب إلى العدالة ويسمح بالتقريب بين الطبقات ما قد يؤدي إلى خفض معدل المواليد.

عدم انتشار وسائل تنظيم النسل (l'organisation des naissaces) :

يدلنا تاريخ الدول التي وصلت إلى درجة عالية من التقدم الاقتصادي والاجتماعي على أهمية هذا العامل في خفض معدل المواليد، فحتى منتصف القرن التاسع عشر كانت معدلات المواليد (les taux de natalité) في هذه الدول مرتفعة.ولكن بعد انتشار الوسائل الحديثة بتنظيم النسل (l'organisation des naissaces) وبخاصة في القرن العشرين، استطاعت هذه الدول أن تتحكم في معدلات مواليده وتخفيضها بنسبة كبيرة، ويرجع عدم انتشار وسائل تنظيم النسل في الدول النامية (les pays en voie de développement) إلى عدة أسباب منها جهل الأفراد في تقدم البلاد واعتقادهم بتعارضها مع تعاليم الدين وارتفاع أثمان هذه الوسائل بالنسبة لدخولهم وغيرها من الأسباب.

التأثر بالتعاليم الدينية:

ومظهر هذا العمل بصفة خاصة في الدول الإسلامية حيث يعتقد الكثيرون من سكان هذه الدول أن الشريعة الإسلامية تحرم تنظيم النسل (l'organisation des naissaces) وأن الله هو المسئول عن تدبير الرزق لعباده.وفي اعتقادنا أن مثل هذه التفسيرات السطحية ماهي إلا انعكاس للتقاليد والعادات السائدة في تلك البلاد.فمن المتفق عليه بين أئمة الإسلام أن مع تكوين الجنين ليس محرما، وأما هو محرم هو قتل الجنين بعد تكونه (**الإجهاض**).

تلك هي أهم أسباب ارتفاع معدل المواليد في الدول النامية (les pays en voie de développement).ولما كان معدل الوفيات-كما سنرى ذلك بالتفصيل في المبحث التالي- في تناقص مستمر، فإن سكان العالم الثالث (le tiers monde) يتزايدون بمعدلات سريعة.ومن هنا ظهرت مشكلة"**تضخم السكان**"في الدول النامية (les pays en voie de développement).وفيما يأتي نتناول بالتحليل الآثار السلبية التي تترتب على هذه الظاهرة في الدول النامية (les pays en voie de développement) :

أولا:الآثار السلبية لتضخم السكان في الدول النامية (les pays en voie de développement) ، من المعروف أن متوسط دخل الفرد هو خارج قسمة الدخل الكلي على عدد السكان.فإذا فرضنا ثبات الدخل الكلي، فإن زيادة السكان تؤدي بطبيعة الحال إلى نقص متوسط دخل الفرد.ولكن قد يرد على ذلك أننا افترضنا ثبات الدخل الكلي وهذا يتنافى مع الحقيقة لأن معظم الدول النامية (les

pays en voie de développement) تبذل مجهودا لزيادة دخلها.والواقع أن هذا لا يغير شيئا في المشكلة لأن الزيادة السريعة في السكان تمتص جزءا كبيرا من الزيا[1]دة في الدخل القومي وهذا يعني زيادة القترة اللازمة للقضاء على التخلف الاقتصادي.ولكن توضيح ذلك المثال الرقمي التالي:في خلال الفترة من سنة (1950م) حتى سنة (1958م) ، زاد الدخل الكلي في غواتيمالا زيادة كبيرة بلغت (47,3%) ولكن إذا أخذنا في الاعتبار الزيادة السريعة في السكان التي بلغت خلال الفترة (26,3%) يتضح لنا أن متوسط دخل الفرد لم يزد خلال الفترة المذكورة إلا بنسبة (10,9%) أي بمعدل (2,6%) سنويا في المتوسط، وهذا ولاشك معدل ضعيف كان من الممكن أن يكون أكبر من ذلك لو لم يكن معدل المواليد مرتفعا.

ويكون الأثر السيئ للزيادة السريعة للسكان أكثر وضوحا عندما نتبع تطور متوسط دخل الفرد في دولة يزداد فيها الدخل الكلي بمعدلات ضعيفة.فمثلا، خلال الفترة من سنة (1953م) حتى سنة (1958م) زاد الدخل الكلي في سوريا بنسبة (11,5%) ، وفي خلال الفترة زاد السكان بنسبة (19,5%).وهكذا نرى أن متوسط دخل الفرد خلال الفترة المذكورة لم يزد بل كان يتجه نحو التناقص.

ثانيا: يؤدي تضخم السكان وتزايدهم بمعدلات سريعة إلى تحول النشاط الاقتصادي إلى إنتاج السلع الاستهلاكية دون السلع الإنتاجية أو الصناعات الثقيلة مما يؤدي إلى تعطيل التنمية الاقتصادية (le développement économique).

---

[1] Annuaire démographique. Nations unis. new.york.1959.p109.

ثالثا: رأينا في السابق أن الدول النامية (les pays en voie de développement) تتميز بانتشار البطالة المقنعة أي وجود عدد ممن يعملون بالزراعة وبالصناعات المنزلية ولكنهم لايضيفون شيئا إلى الناتج الكلي لانعدام إنتاجيتهم الحديثة.ورأينا كذلك أن معدل المواليد في الدول النامية (les pays en voie de développement) يكون أكثر ارتفاعا في المناطق الريفية عنه في المدن، ونستنتج من ذلك إلى أن الزيادة السريعة في السكان تزيد مشكلة البطالة المقنعة تعقيدا وما يترتب على ذلك من انخفاض مستوى معيشة سكان الريف.

رابعا:تدل الإحصاءات على أن السكان الذين يصلون إلى السن غير المنتجة (**أي قبل بلوغ الخامسة عشرة**) يكونون نسبة أعلى في الدول النامية (les pays en voie de développement) عنها في الدول المتقدمة (les pays développés) اقتصاديا.فبصفة عامة تزيد هذه النسبة في دول العالم الثالث (le tiers monde) عن (40%) من مجموع السكان.أما في الدول المتقدمة (les pays développés) اقتصاديا لاسيما تلك التي وصلت إلى درجة عالية من التصنيع فإن هذه النسبة تتراوح بين (20و25%) من مجموع السكان.ولاشك أن الطفل من يوم ولادته حتى يصبح (**منتجا**) يعتبر عبئا على الأسرة لأنه يستنفذ جزءا من ميزانيتها مما يؤدي إلى نقص الادخار، فإذا توفي قبل أن يصل إلى السن المنتجة فإنه يعتبر عبئا على المجتمع لأنه يكون قد استنفذ جزءا من موارد الدولة دون أن يسهم في زيادة الناتج القومي.

خامسا: يتفق جميع الاقتصاديين على أن الدولة هي التي يجب أن تضطلع بالجزء الأكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية (le développement économique)

لعدم كفاية القطاع الخاص، وهذا يعني- وبصفة خاصة في الدول التي تتبع النظام الاشتراكي- أن الدولة تتكفل بتقديم الخدمات للسكان ولاسيما الخدمات الأساسية مثل التعليم والخدمات الصحية وتوفير مياه الشرب الصالحة..الخ...ولما كان الدخل في الدول النامية (les pays en voie de développement) محدودا وكذلك موارد الدولة، فهذا يعني نقص المبالغ المخصصة للاستثمار مما يؤدي إلى تعطيل عجلة التنمية الاقتصادية (le développement économique).

سادسا: من المعروف أن دول العالم الثالث (le tiers monde) وهي في سبيلها للقضاء على التخلف الاقتصادي تواجه عددا من المشكلات تحاول بشتى الوسائل إيجاد الحلول المناسبة لها.ومما لاشك فيه أن الزيادة السريعة في السكان تخلق عددا من المشاكل التي يجب على المسئولين وهم بصدد وضع الخطط الاقتصادية دراستها وأخذها في الاعتبار مثل مشكلة الإسكان ومشكلة التوظيف ومشكلة المواصلات وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يستنفذ حلها جزءا كبيرا من موارد الدولة التي كان يمكن توجيهها إلى الاستثمارات في قطاع الصناعة أو الزراعة مما يدفع عجلة التنمية إلى الأمام.

المبحث الثاني

ارتفاع معدل الوفيات

يعتبر كثير من الاقتصاديين أن ارتفاع معدل الوفيات يعبر تعبيرا صادقا عن التخلف الاقتصادي.والواقع أنه وإن كان ارتفاع معدل الوفيات ظاهرة عامة في جميع دول العالم الثالث (le tiers monde) ، إلا أن هذا المؤشر من مؤشرات التخلف الاقتصادي قد فقد كثيرا من أهميته ولاسيما في سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية.ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل الوفيات نتيجة تطبيق القواعد الصحية الحديثة وزيادة عدد الأطباء وانتشار الوعي الصحي بين عدد كبير من سكان الدول النامية (les pays en voie de développement) ولاسيما في المناطق الريفية التي كانت إلى عهد قريب محرومة من كل عناية صحية.ولاشك أن ظهور بعض العقاقير الحديثة ذات الفاعلية الكبيرة في القضاء على الأمراض المعدية والأوبئة الخطيرة التي كانت تقضي على أعداد كبيرة من السكان مثل **الكوليرا**، كان له فضل كبير في الانخفاض الملموس في معدل الوفيات.

وكمثال لمدى النقص في معدل وفيات الأطفال خلال الفترة من سنة (1920م) حتى سنة (1950م) في الدول النامية (les pays en voie de développement) مثل:**جمايكا** (175%) في سنة (1920م) ، و89%) في سنة (1950م).

ولكن، على الرغم من الجهود الضخمة التي يبذلها المسئولون في عدد من الدول النامية (les pays en voie de développement) لخفض معدل الوفيات وبصفة خاصة معدل وفيات الأطفال وعلى الرغم من أن هذه الجهود-كما يتضح من الجدول السابق- قد أدت بالفعل إلى خفض هذا المعدل بنسب عالية، فإن معدل الوفيات مازال مرتفع في الدول النامية (les pays en voie de développement) أي بالنسبة لما هو عليه في الدول المتقدمة (les pays développés) اقتصاديا، وكمثال على ذلك **السلفادور** كإحدى **الدول النامية** (**les pays en voie de développement**) وصل فيها معدل الوفيات إلى (13,5%) ، أما معدل وفيات الأطفال فوصل إلى (88,1%) ، في المقابل نجد **فرنسا** كإحدى **الدول المتقدمة** (**les pays développés**) وصل معدل الوفيات فيها إلى (11,2%) ، أما معدل وفيات الأطفال فوصل إلى (31,5%) ، وهذا دائما في نفس الفترة (1920م-1950م).

يتضح من الجدول السابق أن الفرق بين معدل الوفيات- وبصفة خاصة معدل وفيات الأطفال- في الدول النامية (les pays en voie de développement) ومثيله في الدول المتقدمة (les pays développés) اقتصاديا لا يزال حتى اليوم كبيرا، وبالإضافة إلى ذلك يجب ألا ننسى أن الأرقام الواردة بالجدول السابق تمثل "**متوسطات**"، ولكن الواقع أن معدل الوفيات في المناطق الريفية أعلى منه بكثير في المدن وذلك في جميع دول العالم الثالث (le tiers monde).

ويرجع ارتفاع معدل الوفيات في الدول النامية (les pays en voie de développement) إلى أسباب كثيرة أهمها نقص وسوء التغذية، النقص الكبير في عدد الأطباء وعدد المستشفيات، انتشار الأمراض الوبائية والأمراض المعدية.عدم انتشار الوعي الصحي، عدم وجود كميات كافية من العقاقير وبخاصة تلك المكتشفة حديثا..الخ..

وكما سبق القول بالنسبة لارتفاع معدل المواليد بسبب ونتيجة للتخلف الاقتصادي، لذلك يجب على الدول النامية (les pays en voie de développement) وهي في سبيلها لتحقيق التنمية الاقتصادية (le développement économique) والاجتماعية أن تعمل على خفض معدل الوفيات وذلك ببناء المستشفات، وزيادة عدد الأطباء، ونشر الوعي الصحي بين المواطنين، وخفض أسعار العقاقير الطبية، وتعليم المواطنين الوقاية لتحاشي الأوبئة والأمراض المعدية.

فمن الوجهة الاقتصادية يجب ألان نسى أن متوسط ارتقاب العمر في الدول النامية (les pays en voie de développement) يعتبر منخفضا إذا ما قورن بمثله في الدول المتقدمة (les pays développés) اقتصاديا.فطبقا للإحصاءات الـــــتي

تنشرها الأمم المتحدة يتضح أن متوسط ارتقاب العمر في الدول النامية (les pays en voie de développement) يتراوح بين (30) و (35) سنة.بينما يتراوح هذا المتوسط في الدول المتقدمة (les pays développés) اقتصاديا بين (55) و (60) سنة.ولاشك أن انخفاض متوسط ارتقاب العمر يترتب عليه ضياع جزء كبير من الطاقة الإنتاجية التي تكون دول العالم الثالث (le tiers monde) في أشد الحاجة إليها.